الأمم المتحدة

A/64/333

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٧/٦٣، ويتضمن استعراضا عاما للعمل الذي اضطلع به المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا ولأهم التطورات في عملياته خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويقدم التقرير تفاصيل بشأن الأنشطة المضطلع بها في مجالات بناء قدرات الحكومات في المنطقة، والتعاون التقني والأنشطة الاستشارية، والديمقراطية ودعم السلام، والإعلام ونشر الوثائق، علاوة على إقامة شراكات أكثر جدَّة مع الحكومات، والمنظمات دون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية.

* A/64/150.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى تضمينها آخر التعديلات في ما يتعلق بحدوث تغيير في الإدارة الوسطى/العليا في مركز ياوندي.

250909 240909 09-49633 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – حقوق الإنسان والسلام والأمن ٣

ألف – جهود السلام والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ٣

باء – العمليات الانتخابية وتحديات حقوق الإنسان ٤

ثالثا – الأنشطة المضطلع بها في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩ ..... ٦

ألف – الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان ٦

باء – الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون ١١

جيم – الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ١٢

دال – تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا ١٢

هاء – برنامج الزمالات ١٢

واو – المعلومات والتوعية والوثائق ١٣

رابعا – إقامة الشراكات ١٤

ألف – التعاون مع المنظمات الإقليمية ١٤

باء – التعاون مع المجتمع المدني والجهات المانحة والوسط الدبلوماسي ١٥

جيم – التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ١٧

دال – التطورات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة ١٨

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات ١٩

أولا – مقدمة

١ – أُنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (يشار إليه فيما بعد باسم ”المركز“) في عام ٢٠٠١ بناء على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عملا بالقرار الذي اتخذته اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الرابع المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في ياوندي، وعملا بقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف. وتتمثل ولاية المركز في المساهمة في بناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، والمساعدة على نشر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتوعية بها. وتنص ولاية المركز أيضا على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في شتى أنحاء المنطقة دون الإقليمية والعمل من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والتنمية المستدامين.

٢ – ويعمل المركز تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وافتتحته المفوضة السامية رسميا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويتكون فريق العاملين فيه حاليا من مدير ومستشار إقليمي في شؤون الديمقراطية واثنين من الموظفين لشؤون حقوق الإنسان وموظف للبرامج الوطنية مكلف بشؤون المكتبة وقواعد البيانات، بالإضافة إلى أربعة موظفين مساعدين محليين (تم توظيف اثنين منهم بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٢١).

ثانيا – حقوق الإنسان والسلام والأمن

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حالات من التقدم الملحوظ نحو تحقيق السلام والمصالحة، مع إجراء مفاوضات سياسية أفضت إلى عمليات سلام في بعض البلدان. بيد أن منطقة البحيرات الكبرى والمناطق المجاورة اتسمت باستمرار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتؤكد هذه الحالات على هشاشة السلام وعلى الحاجة إلى التوصل إلى حلول مستدامة تراعي المسائل المتعلقة بالمساءلة.

ألف – جهود السلام والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان

٤ – في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الرغم من إعلان غوما الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموقع من جانب الحكومة والجماعات المتمردة، والعمل العسكري الرواندي – الكونغولي المشترك ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فضلا عن العمليات الحالية للقوات الكونغولية المسلحة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد استمرت عمليات القتل الجماعي، والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات للقانون

الإنساني الدولي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لم ينفذ بعد الاتفاق الموقع من جانب الأحزاب السياسية والجماعات المتمردة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أثناء حوار سياسي شامل جرى بينهما، ويعزى ذلك إلى استئناف أنشطة التمرد في المناطق الشمالية والشرقية من البلد. وتزيد هذه الأنشطة العسكرية من حالات تشريد السكان كما تعمل القوات الرسمية والمتمردة على حد سواء في حالة من الإفلات التام من العقاب في مختلف المناطق في أنحاء البلد في غياب إدارة الدولة. وتسود حالة مماثلة في شرق تشاد، حيث تفيد التقارير بشكل منتظم عن ارتكاب أعمال القتل، والاعتداء الجنسي، والمجازر المتبادلة بين مختلف الأعراق. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، نشرت الأمم المتحدة عملية لحفظ السلام في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وهي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتحل محل قوة الاتحاد الأوروبي التي نشرت في آذار/مارس ٢٠٠٨، وتنطوي العملية على عنصر هام لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة في سبيلها إلى تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة متكاملة.

٥ - واتُخذت خطوات مشجعة نحو تحقيق السلام في مناطق كثيرة من المنطقة. ففي بوروندي، وقعت الحكومة والجماعة المسلحة المعارضة المتمثلة في حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية اتفاقا نهائيا لوقف الأعمال العدائية بعد أن نجحا في تسوية العقبتين المتبقيتين على طريق السلام: حيث قبل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية الالتزام بالدستور وتغيير اسمه بغرض إزالة أي إشارة عرقية، كما وافق الطرفان على خطة لتقاسم السلطة في عملية توسطت فيها حكومة جنوب أفريقيا. وأنشئت آلية مشتركة للتحقق والمتابعة لتصاحب تنفيذ اتفاق السلام. وعرض رئيس بوروندي على حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية ٣١ منصبا سياسيا والإفراج عن السجناء السياسيين.

باء - العمليات الانتخابية وتحديات حقوق الإنسان

٦ - في مجال الديمقراطية، أجرى العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية عمليات انتخابية أو هي تعد نفسها لإجراء انتخابات تشريعية أو رئاسية على الصعيد الوطني. وقد جرت الاستعدادات لإجراء الانتخابات في كل من أنغولا، وبوروندي، وسان تومي وبرنسيبي والكاميرون مع إنشاء هيئات تشريعية جديدة وتعزيزها. وأُنشئت في بوروندي لجنة انتخابات جديدة مسؤولة عن الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠، والتي من المتوقع أن تنهي الفترة الانتقالية الحالية. وحددت اتفاقات أروشا بين الحكومة والمتمردين آليات لاقتسام السلطة بين مختلف الجماعات. وفي الكاميرون، أعلنت الحكومة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات، المسؤولة عن

تنظيم وإدارة العمليات الانتخابية وعمليات الاستفتاء في البلد والإشراف عليها. وستجري الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١١. وفي سان تومي وبرينسيبي، أعادت الجمعية الوطنية تنصيب اللجنة الوطنية للانتخابات، وعينت وزيرا سابقا للعدل رئيسا لها استعدادا للانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٩ والانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٠. وتتألف اللجنة من أعضاء من جميع الأحزاب. وفي أنغولا، لم يُحدد بعد تاريخ للانتخابات الرئاسية، التي لم تعقد منذ انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٢. وكانت آخر انتخابات رئاسية في أنغولا قد أجريت في عام ١٩٩٢. وأجريت الانتخابات التشريعية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٧ - وفي جمهورية الكونغو أعيد في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ انتخاب الرئيس دينيس ساسو - نغيسو، الذي شغل هذا المنصب منذ فترة طويلة، لفترة رئاسية أخرى مدتها ٧ أعوام في انتخابات قاطعتها المعارضة مع امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت. ودعا ستة على الأقل من المرشحين إلى مقاطعتها على الصعيد الوطني قبل أيام قليلة من الانتخابات مشيرين إلى مخالفات في عملية التسجيل للانتخابات ومحتجين بأن جهاز الدولة عمد إلى ترجيح كفة العملية السياسية نحو تحقيق الفوز لشاغل المنصب. ولدى إعداد هذا التقرير في صورته النهائية، أحيلت النزاعات بشأن الانتخابات إلى المحكمة العليا في البلد، والتي صادقت رسميا على نتائج الانتخابات في ٢٥ تموز/يوليه، وبعد ذلك أدى الرئيس ساسو - نغيسو اليمين الدستورية في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٨ - وفي غابون، فإن وفاة الرئيس عمر بونغو أونديمبا، الذي شغل منصبه لفترة طويلة، في منتصف فترة رئاسته، دفعت بالبلد إلى عملية انتخابية غير متوقعة، في وجود العديد من الشخصيات السياسية التي سعت إلى خلافة الرئيس الراحل في الاضطلاع بما كان يقوم به من دور مطلق، فيما يبدو، مما أدى إلى تصعيد التوتر السياسي. وعلى الرغم من الاحترام الصارم للنظام في أعقاب وفاة الرئيس مباشرة، مع تعيين رئيس مجلس الشيوخ كرئيس مؤقت، فإن الجو السياسي الذي أعقب الإعلان عن موعد الانتخابات كان مشحونا بدرجة عالية، وكان هناك تخوف في بعض الأوساط بأن البلد قد يواجه حالة من الاضطراب ما لم يتوخ الحرص في إدارة شؤون الفترتين الانتقالية والانتخابية.

٩ - وكانت قد أُجريت في وقت سابق، قبل وفاة الرئيس بونغو غير المتوقعة، انتخابات مجلس الشيوخ في غابون في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وشابتها ادعاءات بارتكاب مخالفات. وفي تلك الانتخابات فاز الحزب الحاكم، وهو الحزب الديمقراطي الغابوني، بأكثر من ثلثي المقاعد البالغ عددها ١٠٢ مقعد. وطعن زهاء ٢٠ مرشحا من مختلف أحزاب المعارضة وأيضا من الحزب الحاكم وبعض المستقلين لدى المحكمة بشأن حدوث مخالفات

ووجود حالات فساد. وفحصت المحكمة الدستورية العديد من الشكاوى المقدمة من المرشحين في تلك الانتخابات وقضت برفض الطعون.

ثالثا – الأنشطة المضطلع بها في الفترة من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩

ألف – الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان

١٠ – ما زالت الحالة المزرية للسجون في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية تثير قلقا عميقا، ولا سيما فيما يتعلق بالاكتظاظ وعدم مراعاة الحد الأدنى من المعايير. ففي الكاميرون، وقع العديد من حالات هروب السجناء. وفي حادث وقع في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ في سجن باميندا، قتل شخص رميا بالرصاص. وفي ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، قام زهاء ٣٠٠ من السجناء في سجن يوكادوما بأعمال تخريبية، وأفادت التقارير بوقوع هذه الأعمال عقب وفاة أحد السجناء، في ما يبدو بسبب الحرمان من العلاج الطبي السليم. وفي غابون، أفادت التقارير أن المتمردين من السجناء في سجن ليبرفيل أخذوا في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أربعة من حراس السجن كرهائن، من بينهم امرأة حامل، وأضرموا النار في جزء من المبنى، واحتلوا مركز الشرطة. وطالبوا بتحسين ظروف الاحتجاز وفعالية محاكمات عدد من رفقائهم، وأصروا على أنهم لن يتفاوضوا إلا مع الرئيس بونغو. وأفادت التقارير بمقتل اثنين من المتمردين وإصابة خمسة آخرين بجروح أثناء تدخل الشرطة لإعادة إقرار النظام. وذكر أن السجينات كن ضحايا للعنف الجنسي. وكان السجن قد شُيد في عام ١٩٥٦ ليستوعب ٣٠٠ سجين، ولكنه حاليا يستوعب زهاء ١ ٥٠٠ دون أي تعديلات على هيكله، كما أن الظروف الصحية يرثى لها. وذكر كذلك أن بعض السجناء ظلوا في انتظار محاكماتهم لسنوات طويلة، في مخالفة للقوانين السارية.

١١ – وثمة شواغل مستمرة تتعلق بالحرمان من حرية التعبير في أجزاء من المنطقة. وتفيد التقارير بتعرض الصحفيين للتحرش، والعقاب، وإلقاء القبض عليهم و/أو احتجازهم في أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون والكاميرون. وفي الكاميرون، وقعت منظمات المجتمع المدني إعلانا احتجاجا على عدم احترام حرية التفكير والتعبير في البلد. وأشارت على وجه التحديد إلى قضايا تخص أحد المعلقين المحليين الذي احتجز واتهم بارتكاب جرائم ضد رئيس الدولة لاحتجاجه على حالات إغلاق الطرق في العاصمة أثناء تنقلات موكب الرئيس، واثنين من المدرسين في باميندا اللذين احتجا على الغياب المتكرر

للرئيس عن البلد. وشكا اتحاد الصحفيين الكاميرونيين بشأن تعليقات أبداها نائب رئيس الوزراء وزير العدل وحامل الأختام، الذي شغل مؤخرا منصب المدعي العام، لأنه طعن في القدرة المهنية للصحفيين مدعيا أن النشر المفرط في وسائط الإعلام مخالف للإجراءات القانونية الجارية، لأن العديد من وسائط الإعلام نشر تقارير عن تحقيقات جارية بشان قضايا تتعلق بالفساد. وطالب الاتحاد أعضاءه بالتحلي بالمزيد من المسؤولية في نشر التقارير عن القضايا المنظورة أمام المحاكم، ولكن دون الخضوع للترهيب أو الاستغلال. وفي غابون، أُحتجز في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، صحفيان أوروبيان قبل وقت قصير من مغادرهما البلد، بدعوى دخولهما البلاد بتأشيرة دخول سياحية، بعد أن رُفض منحهما تأشيرة دخول صحفية. وأفادت شركة سابا لوسائط الإعلام التي يعملان لديها، أن السلطات الغابونية قد أُبلغت بأن الاثنين قدما نفسيهما إلى وزارة الإعلام عند وصولهما في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد أُطلق سراح الصحفيين في اليوم نفسه، ولكن جرى احتجاز معداهما. ويقال إن الصحفيين الأجانب ينظر إليهم بريبة في غابون بسبب القضية المنظورة أمام المحاكم الفرنسية والمتهم فيها رؤساء كل من الكونغو، وغابون وغينيا الاستوائية بتهم تتعلق بالكسب غير المشروع وما يصاحب هذه القضية من اهتمام من جانب وسائط الإعلام. وفي رواندا، وبعد عدة أشهر من المناقشات، اعتمد البرلمان الرواندي القانون الجديد لوسائط الإعلام في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الذي يحظر على الصحفيين استخدام معلومات غير رسمية، وينص على وجوب الإفصاح عن المصادر في حالة طلب المحكمة لذلك، مما يعرقل بشدة العمل الصحفي في مجال التحقيقات الصحفية. بيد أن القانون زاد من فرص الحصول على المعلومات العامة حينما نص على تغريم المسؤولين في الدولة الذين يخفون المعلومات. وقد تعرض القانون الجديد للنقد في رواندا وعلى الصعيد الدولي.

١٢ - وزادت حالة العمال المهاجرين سوءا في بعض أجزاء من المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في بوروندي وغينيا الاستوائية. وأفادت التقارير أن السلطات في بوروندي قامت خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩ بطرد زهاء ٨٠٠ من الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية، ومعظمهم من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الروانديين (٦٠٠ تقريبا) ولكن منهم أيضا أوغنديون، وتنزانيون وسنغاليون. ووفقا لبعض المصادر، فقد تكون الأعداد أكبر من ذلك، ومن الممكن أن تصل إلى ٤٠٠ ١ شخص. وتدعي الحكومة البوروندية أن الأجانب يتحملون المسؤولية عن معظم الجرائم المرتكبة في البلد وأن إعادتهم إلى بلادهم هي من الأعمال الروتينية. وشكا بعض الأجانب من أن الشرطة قامت عمدا بإتلاف تصاريح إقامة بوروندية سليمة. وفي مناطق أخرى، أغلقت الحدود بين غينيا الاستوائية والكاميرون في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إثر قرار اتخذته

حكومة غينيا الاستوائية، يفترض أنه لمنع الهجرة غير المشروعة. وتفيد التقارير بأن الكثير من الكاميرونيين يعملون بصورة غير قانونية في غينيا الاستوائية، حيث تساء معاملتهم في أحيان كثيرة، أو يحرمون من ممتلكاتهم أو يوصمون بأنهم مجرمون. وقد أُعيد زهاء ١٠٠ من هؤلاء العمال المهاجرين إلى الكاميرون منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكان إغلاق الحدود مثارا للقلق بشكل خاص للأسر المقيمة على جانبي الحدود والتي تفرق شملها.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى بعض التطورات التشريعية في المنطقة دون الإقليمية. ففي أنغولا، اعتمدت الجمعية الوطنية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قانونا جديدا أنشأت بموجبه اللجنة الدستورية المكلفة بصياغة الدستور الأنغولي المقبل. وحدد القانون فترة ٧٥ يوما، من تاريخ اعتماده، تقدم خلالها الأحزاب السياسية، وكيانات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني والمواطنون بصفة عامة مقترحات لمشروع الدستور. وبدأت اللجنة العمل بصفة رسمية بعد ٣٠ يوما من اعتماد القانون.

١٤ - وفي بوروندي، اعتمد البرلمان قانونا جديدا للعقوبات. ورفض مجلس الشيوخ القانون، ولكن مجلس النواب للبرلمان نقض هذا القرار. ووقع الرئيس بيير نكورونزيزا على قانون العقوبات الجديد في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويعد هذا القانون عموما شاهدا على إحراز تقدم. وقد حظر أيضا عقوبة الإعدام. غير أنه انطوى على مادة مثيرة للجدل تتعلق بتجريم العلاقات الجنسية المثلية مع المعاقبة عليها بالسجن لمدة قد تمتد لثلاثة أعوام.

أنشطة بناء القدرات

١٥ - واصل المركز تركيز أنشطته على البلدان التي لا يوجد فيها كيان تابع للأمم المتحدة معني بحقوق الإنسان (من قبيل مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو عنصر لحقوق الإنسان في بعثة للسلام). ومع ذلك، فإن جميع بلدان وسط أفريقيا مشمولة بأنشطة المركز المتعلقة ببناء القدرات وببرامج التوعية، ولا سيما المتعلقة بالعدالة الانتقالية والسلام والأمن وغيرها من المسائل الهامة على المستوى دون الإقليمي.

١٦ - وواصل المركز وضع المسائل المتعلقة بحقوق المرأة، وتمكين المرأة، والعنف الموجه ضد المرأة، والتمييز القائم على نوع الجنس، في مقدمة جدول أعماله. وواصل المركز على مدار العام مجموعات تدريباته المخصصة للمدربين في المنطقة دون الإقليمية: ففي الفترتين من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه و ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظمت في برازافيل المجموعتان الأولى والثانية من تدريبات المدربين على قضايا نوع الجنس وحقوق الإنسان. وفي الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، نظم المركز، بناء على طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية في غابون، تدريباً لمدة أسبوع خصص للمدربين على قضايا نوع الجنس وحقوق

الإنسان في مراكز تنسيق الشؤون المعنية بقضايا الجنسين تابعة لحكومة غابون. وقد نظم هذا التدريب بالاشتراك مع مدربين وطنيين شاركوا في تدريبات سابقة نظمت لمدربي المجتمع المدني في غابون. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، نظم المركز تدريباً لمدربين من المجتمع المدني على قضايا نوع الجنس وحقوق الإنسان في بافوسام، الكاميرون.

١٧ - وواصل المركز أيضاً تعاونه مع منظمات حقوق المرأة. ففي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدم المركز عرضاً عن صكوك وآليات حقوق الإنسان لمجموعة من الشباب حشدتهم رابطة المرأة والعمل البديل في الكاميرون. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، شارك المركز في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. ونُظم الاحتفال كجهد مشترك بين وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الوزارة الكاميرونية لتمكين المرأة والأسرة. وفي هذا الإطار، وجهت الدعوة إلى صحفيين وممثلي منظمات غير حكومية لحضور احتفال شارك في رئاسته كل من الوزارة والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومدير المركز.

١٨ - وعزز المركز تعاونه مع جماعات الشعوب الأصلية في المنطقة بهدف زيادة قدرتها على معالجة المشاكل التي تواجهها. ولهذا الغرض، يتولى المركز إدارة شبكة إقليمية للشعوب الأصلية تتبادل المعلومات والأفكار بانتظام. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، شرع المركز في إنشاء شبكة معلومات على الإنترنت للشعوب الأصلية والأقليات من وسط أفريقيا. وتتضمن القائمة البريدية للمركز ما يزيد عن ٢٠٠ فرد، معظمهم من بين قيادات الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا وبلدان أخرى، وهم يتلقون ويتبادلون بانتظام معلومات عن قضايا الشعوب الأصلية والأقليات في المنطقة دون الإقليمية (مثل الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية في مفوضية حقوق الإنسان، والمبادرات المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، والدعوات الموجهة لحضور حلقات دراسية، والاطلاع على الوثائق، ودعوات لتقديم مقترحات، وما إلى ذلك). وعُرضت هذه الشبكة أثناء مؤتمر ديربان الاستعراضي كنموذج للممارسات الحميدة المتبعة في مجال مكافحة التمييز. ووجهت الدعوة، في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى بعض أعضاء الشبكة الناشطين لحضور حلقة دراسية إقليمية نظمها المركز عن حقوق الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا. وشارك فيها ممثلون من الحكومات ومجتمعات الشعوب الأصلية من بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون الكاميرون والكونغو. كما دعي ممثلون عن الإدارات المحلية والحدائق الطبيعية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وأثناء الحلقة الدراسية، ناقش المشتركون باستفاضة المشاكل التي تواجهها مجتمعات الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا، وما يمكن اتخاذه من مبادرات مشتركة للتغلب على هذه المشاكل. وتم توعية المشتركين بالحقوق الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

وبمبدأ الموافقة الحرة المسبقة عن علم. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، شارك المركز في الاحتفال الرسمي الثاني لليوم الدولي للشعوب الأصلية في الكاميرون.

١٩ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقعت الكاميرون على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شارك المركز في مناسبتين نظمتهما وزارة الشؤون الاجتماعية بمناسبة الاحتفال السابع عشر باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، وجَّه المركز الرسالة الرسمية للأمين العام التي أبرزت الحاجة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع عمليات التنمية. واختارت وزارة الشؤون الاجتماعية ''اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة'' موضوعاً وطنياً لهذا الاحتفال السابع عشر لليوم الدولي، وأشارت إلى توقيع الكاميرون على الاتفاقية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وألقى ممثلون لهؤلاء الأشخاص الضوء على الحاجة إلى الإدماج الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة، وأقرت الحكومة بذلك. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وفي سياق الاحتفال بيوم دولي لمناهضة التمييز، فتح المركز أبوابه طيلة يوم كامل أمام ٨٠ من قيادات منظمات المجتمع المدني المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠ - ونظم المركز، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ما يزيد عن ١٥ دورة تدريبية لضباط الشرطة والدرك في الكاميرون العاملين في مركز التدريب على التحقيق الجنائي (''مركز تدريب الشرطة القضائية'') وكذلك لضباط شرطة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذين تلقوا التدريب في المركز الإقليمي لتدريب الشرطة (''مركز التدريب على أساليب حفظ النظام'') في مدينة آوايي، الكاميرون، وقد شمل هذا التدريب بعض الذين كانوا يستعدون للإيفاد في بعثات لحفظ السلام. ويقوم المركز بتزويدهم أثناء عملهم اليومي بمعلومات عن تحديد الحالات التي يمكن أن تتعرض فيها حقوق الإنسان للخطر وعن الالتزامات القانونية الدولية التي يتعين على ممثلي سلطة الدولة التقيد بها. وبفضل الألعاب والتمارين التفاعلية، أتيحت الفرصة لضباط الشرطة للتعليق على مفاهيم المساواة والديمقراطية وعالمية حقوق الإنسان ولمناقشة الفرصة المتاحة لإعمال حقوق الإنسان في عملهم اليومي وجدوى ذلك.

٢١ - وواصل المركز تقديم دعمه المنتظم للإجراءات التقليدية وغير التقليدية. وواصل، على وجه التحديد، التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لتنفيذ ولايته من خلال توجيه اهتمام خاص للتوصيات ذات الصلة بالمنطقة دون الإقليمية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أجري استعراض دوري شامل بالنسبة لكل من البلدان الستة في المنطقة دون الإقليمية وهي: تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو . وقد صدرت الاستنتاجات والتوصيات وسيعمل المركز مع الحكومات المعنية والمجتمعات المدنية لمتابعة تنفيذها.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، درست لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالة فيما يتعلق بأنغولا؛ وقدمت الكاميرون تقارير إلى لجنة الحقوق المدنية والسياسية ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودرست حالتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وقدمت تشاد تقارير إلى لجنة حقوق الطفل ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الحقوق المدنية والسياسية ودرست حالتها كل من لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة الحقوق المدنية والسياسية؛ ودرست لجنة القضاء على التمييز العنصري حالة جمهورية الكونغو؛ وقدمت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريراً إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرست حالتها لجنة حقوق الطفل؛ ودرست لجنة الحقوق المدنية والسياسية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الحالة المتعلقة برواندا. ولم يقدم كل من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وساو تومي وبرينسيبي أية تقارير ولم تدرس أي لجنة الحالة المتعلقة بأي من هذه البلدان.

باء - الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون

٢٤ - في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدم المركز تدريباً على حقوق الإنسان للبرلمانيين في جمهورية الكونغو شارك في تنظيمه الجمعية الوطنية الكونغولية وهدف إلى تعريف البرلمانيين بمعايير حقوق الإنسان وآلياتها. وقدم خبيران من المركز عرضا تناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف اتفاقيات حقوق الإنسان ومحتوياتها، وأعمال اللجان، والإجراءات الخاصة، وحقوق الفئات الضعيفة، ووجَّها التمارين صوب حالات ملموسة قد يواجهها البرلمانيون أثناء عملهم اليومي. وأتيحت الفرصة للبرلمانيين الخمسة عشر الذين شاركوا في التدريب للقيام بصورة تفاعلية بدورهم فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان.

٢٥ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسل المركز فريقاً إلى غابون لإجراء تقييم لكيفية مواصلة توفير الدعم للحكومة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما في ذلك أثناء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس. وفي تلك المناسبة، التقى الفريق بالعديد من الجهات السياسية الفاعلة، والشركاء الدوليين بالإضافة إلى ممثلين عن

المجتمع المدني، وناقش مختلف استراتيجيات التدخل التي تشمل بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية العاملة في الانتخابات. كما نظمت في ليبرفيل جلسة مع شبكة من الصحفيين العاملين في مجال حقوق الإنسان.

جيم – الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

٢٦ – في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عقد الصندوق العالمي للطبيعة بدعم من أربع من المنظمات غير الحكومية الرئيسية العاملة في مجال قضايا الشعوب الأصلية في الكاميرون، اجتماعا لمناقشة وضع استراتيجية مشتركة لمناصرة وزارة الشؤون الاجتماعية، التي شرعت في إعداد مشروع قانون بشأن حقوق الشعوب المهمشة. وقدم المركز عرضاً تناول مختلف النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، كما قدم المشورة اللازمة في هذا الشأن.

دال – تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا

٢٧ – شارك المركز في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو، في ليبرفيل. وقد أنشأ الأمين العام اللجنة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ باء من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة وسط أفريقيا من خلال تدابير بناء الثقة، التي تشمل إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان واتخاذ تدابير ترمي إلى الحد من انتشار الأسلحة ونزع السلاح. وقررت اللجنة، في متابعة لما تضطلع به من أعمال بشأن ”مبادرة ساو تومي“ في إطار منهجية السنتين، وفي ظل قيادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتي اعتمدت عام ٢٠٠٨، أن تدرج مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في مدونة سلوك القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، وعلى الأخص المبادئ المبينة في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). كما وافقت اللجنة، في إطار هذه المبادرة، على إدراج حظر استخدام الأطفال الجنود في الصك القانوني المتعلق بالحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، الذي هو أيضا قيد الإعداد.

هاء – برنامج الزمالات

٢٨ – واصل برنامج الزمالات التابع للمركز الذي عرف في السابق ببرنامج التدريب الداخلي جذب اهتمام الطلاب والمهنيين في المنطقة دون الإقليمية. ولغاية تموز/يوليه ٢٠٠٩، تلقى المركز ١٣ زمالة من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون والكاميرون والكونغو. ويساعد هؤلاء الزملاء المركز في إجراء أبحاث عن مختلف قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ويستفيدون أيضاً من بقائهم في المركز لتعميق معرفتهم

بآليات الأمم المتحدة وإجراءاتها الخاصة بحقوق الإنسان، فيصبحوا بذلك في وضع أفضل للمساهمة في مبادرات حقوق الإنسان والديمقراطية ذات الصلة في بلدانهم عندما ينتهون من زمالاتهم.

٢٩ - وترد أدناه التفاصيل المتعلقة بمشاركة كل بلد:

تشاد	٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢
غابون	١
الكاميرون	٦
الكونغو	١
المجموع	**١٣**

٣٠ - وأعد المركز أنشطة إضافية للتوعية من أجل تشجيع مشاركة جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما ذات التمثيل المنخفض. ولهذا صدرت صفحات وقائع ووزعت على كل الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي شارك فيها المركز.

واو - المعلومات والتوعية والوثائق

٣١ - واصل المركز تقديم المعلومات إلكترونيا إلى نحو ٠٠٠ ٦ من نقاط الاتصال الموزعة على عدة شبكات (منها نقاط الاتصال العامة والصحفيون والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي)، عن قضايا حقوق الإنسان التي تتناولها الأمم المتحدة والتطورات المستجدة في مجال وسائط الإعلام والمعلومات والعدالة الانتقالية. كما قُدِّمت المعلومات إلى الجمهور عن طريق وحدة الوثائق الصغيرة التابعة للمركز. وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، سجل مركز الموارد ما يزيد عن ٠٠٠ ١ زائر معظمهم من المسؤولين الحكوميين والطلاب والباحثين والمهنيين العاملين في وسائط الإعلام وقادة المجتمع المدني.

٣٢ - ونفذت مجموعة من الأنشطة احتفالاً باليوم الدولي للمرأة بدعم من المركز.

٣٣ - وتم، في الكاميرون، تدريب خمسة وعشرين صحفياً (أعضاء شبكة الصحفيين) على مسائل تتعلق بالعنف ضد المرأة وبالدور الذي تستطيع وسائط الإعلام القيام به لمكافحة هذه الظاهرة. وفي حلقة عمل متعمقة نظمت ليوم واحد في شهر تشرين الأول/أكتوبر، حدد هدف التزم بموجبه الصحفيون بتقديم تقارير دورية عن العنف المرتكب ضد المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انضم أعضاء في شبكة الصحفيين في غابون إلى المركز لتنظيم

أنشطة لمدة أسبوع احتفاء بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونفذت أنشطة للتوعية في مدارس في ليبرفيل إلى جانب أنشطة أخرى توجّت بمؤتمر صحفي مشترك عقده الممثل الإقليمي ووزير حقوق الإنسان الغابوني في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣٤ - وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نظم المركز يوما مفتوحا بشأن مسألة التمييز، وذلك بالتعاون مع منظمات كاميرونية وفرنسية للمجتمع المدني. وكانت مختلف أشكال التمييز ضد المعوقين إحدى الموضوعات التي نالت أكبر قدر من المناقشة أثناء المناسبة التي شاركت فيها رابطات للمعوقين.

٣٥ - ووضع المركز استراتيجية شاملة لمواد التوعية ترمي إلى توفير معلومات عن مختلف شركائه في نسخ مطبوعة وسمعية - بصرية وإلكترونية. وقدم المركز تقريراً شاملا وفيلما وثائقيا عن أنشطته خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وصدرت هذه المواد الوثائقية ووزعت على الشركاء أثناء الاجتماعات والأنشطة الصحفية. وثمة أدوات إعلامية عديدة مثل صفحات الوقائع المواضيعية، وطبعات المنظور الدولي (''وهو المنشور الذي استبدل مؤخراً بالمنشور المعنون التركيز على الحقوق والديمقراطية'') - وهو تجميع يقوم به المركز لأهم القصاصات الصحفية - أتاحت مجالاً واسعاً أمام المركز لإطلاع نظرائه على تطور حقوق الإنسان والديمقراطية داخل المنطقة دون الإقليمية. وقد نشر ما يزيد عن ٢٠ عدداً من ''نهج التركيز على الحقوق والديمقراطية'' منذ صدوره في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٣٦ - وفي يومي ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، وبناء على طلب مقدم من أعضاء الشبكة الغابونية لحقوق الإنسان، نظم المركز حلقة دراسية تدريبية بشأن حقوق الإنسان شارك فيها ٢٧ صحفياً من غابون. والهدف من هذا التدريب هو توعية الصحفيين بصكوك حقوق الإنسان والآليات المتصلة بها، ولا سيما ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والتذكير بالمبادئ المتعلقة بالمساءلة واحترام الأخلاقيات والآداب المهنية، وكذلك بدور الصحفيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

رابعاً - إقامة الشراكات

ألف - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٣٧ - خلال يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظّمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالشراكة مع المركز، مشاورة خبراء بشأن الاتجار بالأطفال في وسط أفريقيا، عقدت في ليبرفيل، بمشاركة ٢٥ خبيرا من غابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وأتيحت الفرصة للمشاركين، وهم خبراء من المجتمع المدني وممثلين عن

الحكومات، لمناقشة الحالة الراهنة للاتجار بالأطفال في هذه المنطقة دون الإقليمية فضلا عن المعايير القانونية وأفضل الممارسات القائمة في كل بلد من البلدان المشاركة. وأقر المشاركون التوصيات الموجهة إلى أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ١١ و ١٢ أيار/مايو، نظّم المركز متابعة لهذه الحلقة الدراسية إذ عقد حلقة عمل دون إقليمية عن أساليب تنظيم الحملات لمكافحة الاتجار بالأطفال في وسط أفريقيا.

٣٨ - ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، الحلقة الدراسية الإقليمية الثانية المتعلقة بمشاركة البرلمانيين في أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات في غابون، في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ودُعي المركز للمشاركة في هذه الحلقة الدراسية. وحضرها أكثر من ٨٠ مشاركا بمن فيهم برلمانيون، وممثلون عن حكومة غابون، وممثلون عن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمنظمات الدولية، وإعلاميون.

٣٩ - وواصل المركز إقامة علاقات وثيقة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، التي وفرت المكان لتنظيم اجتماعين مع شبكة صحافيي حقوق الإنسان في غابون في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٩.

٤٠ - واستفاد المركز من الدعم اللوجستي الذي قدمته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال مهامها في غابون. وقُدِّم هذا الدعم في إطار مذكرة التفاهم بين مفوضية حقوق الإنسان والجماعة الاقتصادية[(١)].

٤١ - وفي إطار الاستراتيجية الجديدة للمركز، سوف تتواصل مبادرات التعاون في الأعوام القادمة فيما يتعلق بالمنظمات الأخرى الناشطة في المنطقة دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

باء - التعاون مع المجتمع المدني والجهات المانحة والوسط الدبلوماسي

٤٢ - في الكاميرون، شارك المركز في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في عدة حلقات عمل نظمتها رابطة المحامين الأمريكية بغرض إصدار دليل مرجعي لمقاضاة

(١) في أعقاب إنشاء مركز ياوندي، وقّعت مفوضة حقوق الإنسان آنذاك، ماري روبنسون مذكرة تفاهم مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لويس سيلفيان - غوما، تعهدت بموجبها المؤسستان بالتعاون الوثيق بشأن قضايا السلام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية في ضوء ما تتمتع به المؤسسات من ولاية مماثلة في هذه المجالات. ووقّعت مذكرة التفاهم في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

المتّجرين بالأشخاص في الكاميرون. واستهدف الدليل توفير الخيارات القضائية للذين يسعون إلى إدانة المتّجرين. وسيساعد أيضا على تثقيف جهاز إنفاذ القانون بشأن عناصر الاتجار واستراتيجيات مكافحة هذه الظاهرة في الكاميرون. واستُخدِم الدليل للمرة الأولى في دورة تدريبية لمدربي ضباط الشرطة بشأن الاتجار بالبشر في الكاميرون نظمتها رابطة المحامين الأمريكية ومدرسة الشرطة الوطنية في الكاميرون في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ولا يزال يُستخدم منذ ذلك الحين في البرامج التدريبية الأخرى للقضاة والمحامين الكاميرونيين.

٤٣ - واستفاد المركز من الدعم الذي تلقاه الموظفون من هولندا وفرنسا، اللتين أنشأتا معا وظائف موظف فني مبتدئ وتشجعان بقوة البرامج التي يضطلع بها المركز في المنطقة. ويتوجه المركز بالشكر إلى هاتين الحكومتين لما قدمتاه من دعم ويوصي الجهات المانحة الأخرى بمزيد من المشاركة.

٤٤ - وأقام المركز شراكة مع الصندوق العالمي للطبيعة وهو منظمة دولية غير حكومية موجودة في الكاميرون. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، شارك المركز في معتكف موظفي الصندوق العالمي للطبيعة في مبالمايو بالكاميرون. وبهذه المناسبة، خُصص يومان لتدريب موظفي الصندوق على حقوق الشعوب الأصلية. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شارك المركز في حلقة عمل نظّمها الصندوق بشأن وضع استراتيجية للتفاوض على الاتفاقات الرسمية للإدارة المشتركة للحديقة الوطنية في كامبو مان الواقعة في شرق الكاميرون بين الشعوب الأصلية المحلية والإدارة المحلية. وتعاون المركز والصندوق أيضا في تنظيم الحلقة الدراسية بشأن حقوق الشعوب الأصلية يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وسيواصلان العمل مع حكومة الكاميرون من أجل صياغة قانون وطني بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٤٥ - وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، دعا المركز سفراء المنطقة دون الإقليمية فضلا عن ممثلي الوزارات الكاميرونية الرئيسية إلى يوم لتبادل الأفكار بشأن توجهات المركز وأنشطته المحتملة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتم تحديد ومناقشة الأولويات المواضيعية الرئيسية من قبيل نوع الجنس، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودور المركز فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحق في بيئة صحية.

٤٦ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، نظّم المركز مؤتمرا في ياوندي، في شراكة مع منظمة كاميرونية غير حكومية لـ ٤٠ عضوا من منبر المجتمع المدني لمناهضة التعذيب.

جيم – التعاون مع وكالات الأمم المتحدة

٤٧ – واصل المركز توسيع مجال تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تعاون المركز مع إدارة الشؤون السياسية لتنظيم مؤتمر إقليمي يركز على الديمقراطية وعمليات الانتقال السياسية السلمية. وعُقد المؤتمر في باماكو، وحضره خبراء أكاديميون، ومنظمات غير حكومية، والكمنولث، ووكالات الأمم المتحدة، وأعضاء اللجان الانتخابية الوطنية، وشخصيات بارزة تمثل حكومات مختلفة. وإضافة إلى ذلك، عمل المركز وإدارة الشؤون السياسية معا على دعم أعمال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز السلام والأمن بطرق منها حضور اجتماعات الجماعة بشأن هذه المسائل. وسوف يستمر في الأعوام القادمة، من خلال التعاون المماثل، توطيد العلاقة الخاصة التي تربط المركز بالإدارة، والتي ظلت قائمة منذ إنشاء المركز.

٤٨ – وفي إطار البرنامج العالمي للإجراء ٢، لا يزال المركز يشكل القوة الدافعة لاثنين من الأنشطة. ففي خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شارك موظفو البرنامج من وكالات الأمم المتحدة في الكاميرون في دورة تدريبية بشأن نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان، شارك في تنظيمها المركز ومكتب المنسق المقيم. وإضافة إلى ذلك، وضع أحد المستشارين الصيغة النهائية لتدقيق التشريع الكاميروني في ضوء الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل الكاميرون طرفا فيها. ويقوم المركز حاليا باستعراض هذا التقرير.

٤٩ – وشارك المركز في الاحتفالات التي جرت بمناسبة يوم الأمم المتحدة، كما جرت عليه العادة كل سنة. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظمت وكالات الأمم المتحدة يوما مفتوحا في مركز الأمم المتحدة للإعلام من أجل إبلاغ الشركاء والأشخاص المعنيين في الحكومة، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمجتمع المدني، بما تقوم به من أنشطة في الكاميرون والمنطقة. ووزع المركز وثائق كثيرة لتوعية الجمهور في الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر جرى احتفال رسمي في وزارة خارجية الكاميرون.

٥٠ – وفي الفترة من ٣ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قدم المركز دعمه التقني لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا الاستوائية لوضع برنامجهم المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. ويواصل المركز عمله بشراكة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية ويقدم دعما رئيسيا في تصميم أنشطتها. وفي غينيا الاستوائية، أقام المركز علاقة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأصبح الآن جزءا دائما منها، إذ يشترك ويتشاور بانتظام فيما تقوم به من تخطيط وأعمال وأنشطة.

٥١ - ويدير المركز البرنامج المعنون ''مساعدة المجتمعات المحلية'' المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، الذي يستهدف زيادة الوعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان بين أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية في الكاميرون. وتستفيد ست منظمات غير حكومية من هذا المشروع، الذي انتهت المرحلة السادسة منه. ويتمثل دور المركز في إسداء المشورة للمنظمات غير الحكومية وفي مساعدتها في بناء قدراتها على وضع برامج تثقيفية تتعلق بحقوق الإنسان وعلى إدماج النُّهج القائمة على حقوق الإنسان في مشاريعها.

٥٢ - وفي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، شارك المركز في حلقة عمل نظّمتها منظمة العمل الدولية لجميع وكالات الأمم المتحدة بشأن مقترحات تتعلق بإدماج المبادئ التوجيهية الجديدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بخصوص قضايا الشعوب الأصلية في الوثيقة الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للكاميرون. وقدم المركز عرضا استغرق ساعة واحدة عن الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا، وعن مشاكلهم وحقوقهم.

٥٣ - وفي الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، شارك المركز في معتكف فريق الأمم المتحدة القطري لغينيا الاستوائية في الكاميرون. وأتاحت المناسبة فرصة لمناقشة مجالات التعاون فيما يتعلق بعملية ''وحدة الأداء'' في غينيا الاستوائية. وطُلب من المركز تقديم الدعم في مجال حقوق الإنسان ولا سيما بشأن آليات الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ برنامج فريق الأمم المتحدة القطري بشأن شؤون الحكم للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

دال - التطورات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة

٥٤ - في سياق مبادرة منطقة البحيرات الكبرى، وأحد المشاريع الجارية في إطار البرنامج العالمي للإجراء ٢، الذي تضطلع به الأمم المتحدة، نشرت مفوضية حقوق الإنسان مستشارا إقليميا لحقوق الإنسان منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لدعم فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتعزيز الأنشطة المشتركة والتصدي للتحديات الإقليمية التي تواجه حقوق الإنسان. ويقع ست من أعضاء المؤتمر الدولي في وسط أفريقيا (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والكونغو). وتقدم المفوضية الدعم لبروتوكولات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي ومشاريعها التي تتناول عددا من مسائل حقوق الإنسان الإقليمية من قبيل منع الإبادة الجماعية، وحقوق السكان المشردين داخليا، ومكافحة العنف الجنسي، والاستغلال غير المشروع للموارد، والإفلات من العقاب. وشملت المسائل الأخرى لحقوق الإنسان التي تناولها المستشار الإقليمي لحقوق الإنسان خلال

الفترة المشمولة بالتقرير بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء في المؤتمر الدولي والحكومات في المنطقة، حماية الأجانب من الطرد من بوروندي وتترانيا، وأوضاع قبائل الأقزام والمُهُق، وتحديد الناس المعرضين لخطر انعدام الجنسية، فضلا عن حقوق الإنسان في سياق العمليات الانتخابية.

٥٥ - ويقدم ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي وقّعته ١١ دولة عضو في عام ٢٠٠٦ (وصدّقت عليه ٩ دول حتى الآن) إطارا قانونيا وسياسيا مهما لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة وولاية للرصد من خلال إقامة مركز لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتربية المدنية، بما في ذلك مرصد إقليمي لحقوق الإنسان سيقتضي الحصول على دعم مفوضية حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام الفعال لولايته في الرصد.

٥٦ - وسيُربَط المرصد الإقليمي بشبكة من المؤسسات والمراصد في مجال حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي. وهذا ما سيحقق قيمة إضافية لجهود إدارة النزاع التي تبذلها الأمانة العامة للمؤتمر من خلال وضع نظام للإنذار المبكر وتقديم التقارير التحليلية التنبؤية والراهنة عن الحالات التي تستحق اهتماما عاجلا لاتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية بشأنها.

٥٧ - وفي تطور آخر يمكن أن يعزز القدرة المؤسسية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، عَيّنت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في عام ٢٠٠٨، مفوضا مسؤولا عن حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية البشرية والاجتماعية. وعُيّن المفوض من غينيا الاستوائية وسيقيم في مقر الجماعة في بانغي. ويتمثل دور المفوض في كفالة أن يتم تناول المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والحكم الرشيد في منطقة الجماعة بطريقة موحدة وأن تقدَّم التوصيات إلى الدول بشأن أفضل السبل الرامية لتعزيز هذه القيم. ويأمل مركز ياوندي في التعاون بنشاط مع المفوض لزيادة تحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، من المقرر عقد اجتماع عمل مع مفوض الجماعة، بهدف تحديد المجالات التي يمكن لمركز ياوندي التعاون فيها مع مكتب المفوض في ميدان حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٨ - أصبح مركز ياوندي خلال السنوات الماضية أكثر بروزا والتمس مساعدته الكثير من الحكومات وأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وفي

هذا السياق، أقام المركز دورات تدريبية شديدة الأهمية لمجموعة كاملة من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، ونوّع محاوريه، ليقيم بذلك الأساس لمزيد من التنفيذ الفعال لولايته في السنوات المقبلة. وأقام المركز أيضا شبكة متخصصة من الخبراء في مجال وسائط الإعلام والعدالة الانتقالية والشعوب الأصلية، وعمل على برنامج مشترك لتعزيز الديمقراطية مع إدارة الشؤون السياسية، وزوّد الحكومات في المنطقة دون الإقليمية بالخبرة التقنية، ودعم قدرة الكثير من الكيانات غير الحكومية. وعزّز أيضا عمله لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أعمال وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٩ - وفيما يتعلق بفترة السنتين المقبلة، سيزيد المركز من تركيزه على مناهضة التمييز، ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٦٠ - وسيدعم المركز الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٦١ - وسيجري العمل أيضا في مجالات جديدة في فترة السنتين المقبلة. فهناك الملايين من الناس في بلدان غنية بالنفط والغاز والمعادن يعيشون في فقر مدقع. وفي ظل الحكم الرشيد يمكن أن يدرّ استغلال هذه الموارد عوائد كبيرة لتعزيز النمو والحد من الفقر. وربما يؤدي ضعف الإدارة إلى الفقر والفساد والنزاع. وبالتالي سيركز المركز في فترة السنتين المقبلة على التوزيع العادل للثروات الطبيعية، ولا سيما الصناعات الاستخراجية.

٦٢ - وأخيرا، وفي إطار استراتيجية دون إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان على نحو أكثر شمولا، سيزيد المركز من تعاونه مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة لدعم إقامة مؤسسات مماثلة في البلدان التي لا وجود فيها لهذه المؤسسات، وبناء قدرات المؤسسات الموجودة.